٩٧٪، وتحويله إلى مادة خام لإنتاج القنابل النووية». وتذكر هذه المصادر أيضاً أن العراق اشترى من ايطاليا مختبرات تدعى «الخلايا الساخنة» لإستخدامها في تنقية البلوتونيوم الذي ينتج في المفاعل، من باقي مركبات الوقود والشوائب النووية، واستخدامه في صنع قنابل نووية على غرار تلك التي القيت على ناغا زاكي (شلومو نكديمون، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢؛ **دافار**، ١٩٨١/٦/٩؛ **ملحق هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٢).

وبناءً على هذه المعلومات، أعلن أحد علماء الذرة الاسرائيليين في معهد الهندسة التطبيقية، التخنيون، في حيفا، وقد رفض الافصاح عن اسمه، أنه يمكن تبيُّن الهدف العسكري للمفاعل العراقي من نوعيته وحجمه ونوعية الوقود الذي كان سيجري تشغيله به، اضافة إلى مرافق الفصل الخاصة بتنقية البلوتونيوم؛ مما يثبت نية العراق في انتاج مادة انشطارية تستعمل في صنع القنابل النووية. وادعى هذا العالم أن تشغيل المفاعل كان يمكن أن يوفر للعراقيين ثلاثة احتمالات: أولاً، استخدام اليورانيوم المشبع الذي تمَّ الحصول عليه من فرنسا لإنتاج قنبلة نووية بشكل مباشر؛ ثانياً، استخدام اليورانيوم الطبيعي الذي حصل عليه العراق عن طريق ليبيا والنيجر لإنتاج البلوتونيوم بواسطة احتراقه في المفاعل؛ ثالثاً استخدام مادة التوريوم التي يمكن شراؤها من السوق لإنتاج يورانيوم ٢٣٣ بواسطة الاحتراق؛ حيث يمكن بواسطته انتاج قنبلة نووية (**دافار**، ١٩٨١/٦/١١). غير أن الخبراء العسكريين، في اسرائيل، أشاروا إلى امكانية حدوث الاحتمالين الاولين فقط، وأبرز هؤلاء رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، العميد يهوشواع سغي، الذي ذكر أن العراق كان بإمكانه انتاج قنبلة نووية حتى منتصف سنة ١٩٨٣، بواسطة اليورانيوم المشبع الذي حصل عليه من فرنسا، أوبواسطة تنقية البلوتونيوم في المختبر الايطالي، لإستخدامه في صنع قنبلة كهذه في منتصف الثمانينات (**هآرتس**، ١٩٨١/٦/١٧). ويشاطر سغي، في رأيه هذا، العالم الذري الاسرائيلي المعروف يوفال نئمان، وهو أحد زعماء حركة هتحياه اليمينية. ويبدو أن تقارير نئمان حول المفاعل العراقي والتي كان يقدمها إلى الحكومة الاسرائيلية، كان لها أثر كبير في اتخاذ القرار القاضي بقصف المفاعل، بصفته أحد الأعضاء البارزين في لجنة الطاقة النووية في اسرائيل. ويذكر نئمان أن فرنسا زودَّت العراق بمفاعلين: الأول صغير ويدعى ايزيس، والثاني كبير ويدعى اوزيراك. وأن المفاعل الأول هو نموذج للمفاعلات التي تستخدم في البحوث على غرار مفاعل ناحال سوريك في اسرائيل، بينما يختلف الأمر بالنسبة للثاني الذي تبلغ طاقته ٧٠ ميغاواط حراري؛ مما يجعل منه نموذجاً متفوقاً جداً على مفاعل ديمونا الذي تبلغ طاقته ٢٤ ميغاواط حراري. ويدعي نئمان أن المشروع النووي العراقي يعتمد على «علماء مرتزقة» في أغلبيته، وأنه اضافة إلى كمية اليورانيوم المشبع، التي يمتلكها العراق والتي تقدر بـ ١٢ كيلو غراماً، كانت هنالك خطة لشراء مئات الأطنان من اليورانيوم الطبيعي الذي يمكن استخراج البلوتونيوم منه بواسطة المفاعل. ويقدر نئمان أن هذه العملية كانت ستستغرق سنتين أو ثلاث سنوات حتى يتمكن العراق من انتاج عدد من القنابل النووية. وهو يرى أن عملية قصف المفاعل أخرت نشاط العراق النووي ثلاث سنوات على الأقل (من مقابلة مع يوفال نئمان، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٠).

إلا أن المبررات التي قدمتها الحكومة والقيادة العسكرية لعملية قصف المفاعل، لم تقنع المعارضة، الممثلة أساساً في المعراخ، بصحة قرار تنفيذها. فما أن صدر بيان الحكومة بهذا الشأن، حتى ثار النقاش الداخلي حول العلاقة القائمة بين هذه العملية وبين معركة الانتخابات الدائرة للكنيست العاشر. وقد وصل الأمر بالبعض إلى حد نعت هذه الانتخابات بالانتخابات النووية. وقد ترأس زعماء المعراخ حملة الاحتجاج التي قامت ضد الحكومة، حاصرين انتقاداتهم في الجوانب التالية: أولاً، توقيت العملية التي نفذت قبل انتخابات الكنيست بثلاثة أسابيع تقريباً؛ ثانياً، مدى ضرورتها في الوقت الذي لم تستنفد فيه اسرائيل جميع المساعي السياسية لمنع العراق من انتاج قنابل نووية؛ ثالثاً، عدم استشارة المعارضة قبل اتخاذ قرار التنفيذ، كما اعتادت الحكومات السابقة أثناء اتخاذ قرارات هامة على هذا الغرار؛ رابعاً الأخطاء الاستراتيجية والسياسية التي خلفها تنفيذ هذه العملية، وكيف